

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع تنمية الثروة السمكية رقم ٢٦٣ - ٦٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع تنمية الثروة السمكية رقم ٢٦٣-٦٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩٩ (٨ فبراير سنة ١٩٧٩)
أنور السادات

مشروع وكالة التنمية الدولية رقم ٢٦٣ - ٠٠٦٤

اتفاقية منحة لمشروع

تاريخ ٧ سبتمبر ١٩٧٨

بين

جمهورية مصر العربية (المنح له)
والولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها وكالة التنمية الدولية (الوكالة)
مادة ١ - الاتفاقية :

إن هدف هذه الاتفاقية هو بيان تفاهم الأطراف المتعاقدة المسماة بأعلاه (الأطراف) فيما يتعلق بتنفيذ وتولى " المنح له " للمشروع الذى يرد وصفه بأدناه وكذلك بالنسبة لتمويل المشروع بواسطة الأطراف .
مادة ٢ - المشروع :

بند ١ - تعريف المشروع :

المشروع الذى سبق وصفه فى الملحق (١) يقوم بالمساعدة فى تطوير البرامج التى تساعد مصر لمواجهة أهدافها طويلة المدى لتطوير إنتاج البروتين المتوقع الجودة عن طريق تدعيم المعاهد التى تطبق الأبحاث والتدريب التوسع فى أماكن التفريخ التى تساعد فى صناعة مزارع الأسماك .
إنشاء ٥٠٠٠ فدان لإقامة بحيرات الأسماك المملوكة ملكية خاصة فى محافظتى الشرقية والإسماعيلية .

يمكن تغيير الملحق (١) كتابة بواسطة الممثلون المفوضون من الأطراف كما ورد فى بند ٨ - ٢ بدون تعديل رسمى لهذه الاتفاقية .
بند ٢ - ٢ - طبيعة الإضافات المالية للمشروع :

(أ) إن مساهمة الوكالة فى المشروع تكون فى شكل إضافات مالية وتكون الدفعة الأولى متاحة تبعا للبند ٣ - ١ من هذه الاتفاقية أما الدفعات التالية فإنها تخضع لمدى توفر الأرصدة لدى الوكالة فى هذا الغرض ، وطبقا لإتفاق التبادل للأطراف عند طول الإضافة التالية .

(ب) فى خلال فترة إتمام مشروع العونة المذكورة فى هذه الاتفاقية فإن الوكالة بناء على التشاور مع المنح له يمكن أن تحدد فى خطابات التنفيذ الفترات الزمنية المناسبة لاستخدام الأرصدة المنوحة من الوكالة فى ظل الإضافة المالية الواحدة .

مادة ٣ - التمويل :

بند ٣ - ١ - المنحة .

لمساعدة المنح له لمواجهة تكاليف تنفيذ المشروع فإن الوكالة طبقا للقانون المساعدة الاجنبية المعدل لعام ١٩٦١ ، توافق على منح المنح له فى ظل أحكام هذه الاتفاقية مبلغ لا يزيد عن ٣,٥٠٠,٠٠٠ (ثلاثة مليون وخمسة ألف دولار أمريكي فقط لأغراض) .

ويمكن أن تستخدم المنحة فقط لتمويل التكاليف بالعملة الأجنبية كما هو محدد فى البند (٦ - ١) وبالعملة المحلية كما هو محدد فى البند (٦ - ٢) للسلع والخدمات التى يتطلبها المشروع فيما عدا ما يتفق عليه الطرفان كتابة فإن تكاليف العملة المحلية الممولة عن طريق هذه المنحة لن تزيد عما يعادل سبعمائة ألف دولار أمريكي بالجنيهات المصرية (٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) .

بند ٣ - ٢ - موارد المنح له المشروع :

(١) يوافق المنح له على أن يزود أو يعمل على تزويد المشروع بكافة الأرصدة والموارد الأخرى المطلوبة لتنفيذ المشروع بطريقة فعالة وفى الوقت المناسب .

(ب) لا تقل الموارد التى يقدمها المنح له للمشروع عن (٥٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى) (خمسمائة وخمسون ألف جنيها مصرى) شاملة التكلفة الناجمة على أسس عينية .

بند ٣ - ٣ - تاريخ إتمام المعونة للمشروع :

(١) إن تاريخ إكمال المعونة للمشروع هو ٣١ أغسطس ١٩٨٣ أو أى تاريخ آخر يتفق عليه الأطراف كتابة هو التاريخ الذى يقدر فيه الأطراف أن كل الخدمات التى مولت فى ظل هذه المنحة قد تمت وأن كل السلع التى مولت فى ظل هذه المنحة قد قدمت للمشروع كما هو متوقع فى ظل هذه الاتفاقية .

(ب) فيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة كتابة فإنها لن تصدر أو توافق على أى مستندات تسمح بالسحب من المنحة للخدمات التى أدت واللاحقة على تاريخ إتمام المعونة للمشروع بعد هذا التاريخ كما هو مبين فى الاتفاقية .

(ب) شهادة بأن الأرض اللازمة للمركز وعلى الأقل ٨٠٠ فدان لإنشاء مزارع الإنتاج في المرحلة الأولى متاحة بلا مقابل وخالية سواء كان ذلك عن طريق ملكية أو عقد إيجار طويل الأجل .

(ج) شهادة بأن كميات مياه الري المتاحة كافية بدون رسوم إلى مركز مزارعي المرحلة الأولى .

(د) شهادة بأن الممنوح له قد خصص العاملين والميزانية المطلوبة لكافة عمليات المرحلة الأولى .

بند ٤ - ٤ - السحب الإضافي للمرحلة الأولى رأس المال المتداول :

قبل الصرف من المنحة أو صدور وثيقة من وكالة التنمية الدولية الأمريكية يتم بناء عليها سحب الدفعة الأولى من رأس المال المتداول يقبل الممنوح له ما لم يوافق الأطراف كتابة على غير ذلك أن يقدم شهادة مقبولة شكلا وموضوعا من وكالة التنمية الدولية الأمريكية تثبت أن البنك الزراعي أو أي وكالة أخرى مناسبة قد وافقت على أن تتولى إدارة رأس المال المتداول طبقا للإجراءات الائتمانية والقواعد والمعايير المتبعة والمقبولة من الوكالة بالنسبة إلى المزارع القائمة .

بند ٤ - ٥ - السحب للمرحلة الثانية :

قبل أي مسحوبات من المنحة وقبل تلقي مستندات الموافقة على السحب من وكالة التنمية الدولية الأمريكية بغرض تمويل نشاط المرحلة الثانية يقبل الممنوح له وكذلك كافة الأطراف الأخرى كتابة على تزويد الوكالة بشكل ومظهر مرضي للوكالة :

(أ) شهادة بأنة قد تم تجميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لمنطقة المشروع .

(ب) إجراءات قروض الإنتاج بمقتضى المبالغ المتعلقة بهذا الاتفاق .

بند ٤ - ٦ - الإخطار :

عندما تقرر الوكالة أن الشروط السابقة والمحددة في البند ٤ - ١ و ٤ - ٢ و ٤ - ٣ و ٤ - ٥ قد استوفيت فانها تخاطر الممنوح له فوراً .

بند ٤ - ٧ - التاريخ النهائي للشروط السابقة :

(أ) إذا لم يتم استيفاء جميع الشروط المحددة في بند ٤ - ١ في خلال ستين يوما من تاريخ هذا الاتفاق أو أي تاريخ لاحق توافق عليه الوكالة كتابة فانه يكون للوكالة الخيار في إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار كتابي للممنوح له .

(ب) إذا لم يتم استيفاء جميع الشروط المحددة في بند ٤ - ٣ في خلال ١٨٠ يوما من تاريخ هذا الاتفاق أو في تاريخ لاحق توافق عليه الوكالة كتابة فانه يجوز للوكالة - حسب ما يترأى لها أن تقوم بإلغاء الرصيد الغير مسحوب من رصيد الاتفاقية للطرف الثالث وقد تمت هذه الاتفاقية كتابة للممنوح له .

(ج) تتسلم الوكالة أو أي بنك مذكور في البند ٧ - ١ طلبات السحب المصحوبة بالمستندات الضرورية المؤيدة لذلك والمدة في الخطابات التنفيذية للمشروع في موعد لا يزيد عن (٩) شهور التالية لتاريخ اتمام المعونة للمشروع أو في أي مدة أخرى توافق عليها الوكالة كتابة ويمكن للوكالة في أي وقت بعد انتهاء هذه الفترة عن طريق تقديم إخطار كتابي إلى الممنوح له أن تنقص من قيمة المنحة كليا أو جزئيا وذلك بالنسبة لطلبات السحب المؤيدة بالمستندات الضرورية المحسدة في الخطابات التنفيذية للمشروع والتي لم يتم تسليمها قبل انتهاء الفترة المشار إليها .

مادة ٤ : شروط سابقة على السحب :

بند ٤ - ١ - السحب الأول :

قبل أي سحب أو إصدار أي مستندات ارتباط طبقا لهذا الاتفاق فإن الممنوح له فيما عدا ما قد يوافق عليه الأطراف كتابة - يقدم للوكالة بالشكل والمضمون الذي يرضى الوكالة :

(١) قائمة بأسماء الأشخاص الذين يعملون أو يقومون بعمل في مكاتب الممنوح له طبقا للبند ٨ - ٢ أو أي ممثلين إضافيين مع نموذج توقيعات لكل شخص موضع في هذه القائمة .

(ب) شهادة بتعيين مسئول بدرجة مناسبة من وزارة الزراعة كدير للمشروع .

(ج) شهادة بأن المجلس القومي للتنمية الزراعية قد تم إنشائه وأنه قد تم اعطائه السلطة الإدارية الكاملة لتنسيق وتنفيذ المشروع .

(د) أي مستندات أخرى قد تطلبها الوكالة .

بند ٤ - ٢ : السحب مقابل سلع وخدمات محلية :

من حصيلة هذه المنحة تتعلق بتمويل بواسطة الوكالة لتكاليف السلع قبل أي سحب والخدمات المحلية اللازمة للمشروع فانه يتم عمل إجراءات يتفق عليها بين الأطراف لتمويل هذه التكاليف بشكل تفصيلي وفي خطاب تنفيذي . ويتضمن الخطاب الإجراءات التي تحكم الصرف من حصيلة المنحة بالدولار مقابل تلك النفقات المحلية .

بند ٤ - ٣ - مسحوبات إضافية - للمرحلة الأولى :

قبل السحب من المنحة أو إصدار أي مستندات بواسطة الوكالة تتعلق بتلك المسحوبات تم بغرض تمويل أي نشاط في المرحلة الأولى بخلاف خدمات خبير أسماك بصفة مؤقتة وخدمات معمارية ومهندسين بما في ذلك تحليل البيئة وذلك لإقامة مركز قومي لزراعة الأسماك وتدريب دفعة أولى من المشتركين وخدمات فنية طويلة الأجل للمشروع فإن المنحة فيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة كتابة تقدم بالشكل والمضمون الذي يرضى الوكالة .

(٢) تصميمات معمارية وهندسية للمركز وحقول الإنتاج في المرحلة الأولى بناء على ما أسفر عنه تحليل البيئة .

مادة ٥ - تعهدات خاصة :

بند ٥ - ١ : مشاركة القطاع الخاص :

يكون القطاع الخاص هو الوسيلة المفضلة في توزيع السمك المنتج من المزارع الإنتاجية وفي حالة إذا ما كان من المرغوب فيه إتباع وسيلة أخرى يجب أن يتشاور الممنوح له والوكالة سببقا لتنفيذ هذا التغيير .

بند ٥ - ٢ - سوق الزقزيق :

يضمن الممنوح له بأن إيرادات سوق الزقزيق يتم الحصول عليها مباشرة من محافظة الشرقية أو أي هيئات حكومية عاملة في السوق وكذلك الرسوم الإيجارية للسوق لبائعي الأسماك تكون كافية لتغطية نفقات التشغيل وأن بائعي الأسماك الحاليين يحصلون على أفضلية في الأماكن المختصة للبيع .

بند ٥ - ٣ - تقييم المشروع :

(أ) يتفق الأطراف على وضع برنامج تقييم بجزء من المشروع وفيما عدا ما قد توافق عليه الأطراف كتابة ، يتضمن البرنامج أثناء تنفيذ المشروع وعند نقطة أو أكثر ترد فيما بعد :

(١) تقييم أو التقدم تجاه أهداف المشروع .

(٢) تقييم وتعريف مشاكل المناطق التي تعترض مثل هذا التقدم .

(٣) كشف أية بيانات يمكن استخدامها للمساعدة في التغلب على مثل هذه المشاكل .

(٤) تقييم على مستوى دراسات الجدوى لتطوير المشروع ككل .

(ب) لتنفيذ ما سبق يضمن الممنوح له لوكالة التنمية الدولية الأمريكية أو وكلائها الذين يمكن أن يقدم لهم التقييم بشكل مرضى سواء قبل أو بعد انتهاء المساعدة أو يشمل هذا التقييم البيانات الاجتماعية والاقتصادية لمناطق المشروع التي تم تجميعها أثناء السنتين الأولتين لتنفيذ المشروع .

مادة ٦ - مصدر الشراء .

بند ٦ - ١ - التكاليف بالنقد الأجنبي :

تستخدم المسحوبات المطابقة للبند ٧ - ١ على سبيل الحصر في تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والتي يكون مصدرها وأصلها في الولايات المتحدة (الرقم الكودي في كتاب الأرقام الكودية الجغرافية للوكالة المعمول به في وقت إصدار الطلبات أو العقود الخاصة بشراء السلع والخدمات) و (تكلفة النقد الأجنبي) إلا إذا قررت الوكالة خلاف ذلك كتابة وذلك استثناء لما هو وارد في ملحق المواد التنظيمية لمنحة المشروع بندج - ١ (ب) فيما يتعلق بالتأمين البحري .

بند ٦ - ٢ - التكاليف بالنقد المحلي :

تستخدم المسحوبات المطابقة للبند ٧ - ٢ على سبيل الحصر في تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والتي يكون مصدرها وأصلها في مصر بخلاف ما توافق عليه الوكالة كتابة

مادة ٧ - السحب :

بند ٧ - ١ : السحب لتكاليف النقد الأجنبي :

(١) بعد استيفاء الشروط السابقة فإنه يمكن للممنوح له أن يحصل على مسحوبات من الأرصدة المتاحة من المنحة لتكاليف النقد الأجنبي بالسلع والخدمات التي يحتاجها المشروع بما يتفق مع شروط هذا الاتفاق عن طريق الوسائل التالية والتي قد يتفق عليها الطرفان .

١ - عن طريق إمداد الوكالة بالوثائق الضرورية المؤيدة كما تحدها خطابات التنفيذ الخاصة بالمشروع وهي :

(أ) طلبات إعادة السحب لهذه السلع والخدمات .

(ب) طلبات للوكالة لشراء السلع والخدمات للمشروع بالنيابة عن الممنوح له .

٢ - عن طريق مطالبة الوكالة بإصدار خطابات إرتباط بمبالغ معينة :

(أ) لبنك أو أكثر من البنوك الأمريكية المقبولة لدى الوكالة وتلزم الوكالة بمقتضاها بإعادة الدفع لهذا البنك أو البنوك للدفعات التي قاموا بها للمقاولين أو الموردين بمقتضى خطابات الاعتماد أو غيرها لمثل هذه السلع والخدمات .

(ب) مباشرة إلى واحد أو أكثر من التعاقدين أو الموردين ملزما الوكالة بالدفع لهم نظير السلع والخدمات .

٣ - تمويل مصاريف البنوك التي يتحملها الممنوح له فيما يتعلق بخطابات الارتباط وخطابات الاعتماد من المنحة ما لم يخطر الممنوح له الوكالة بعكس ذلك ويمكن أيضا أن تمويل المصاريف الأخرى من المنحة إذا اتفق الطرفان على ذلك .

بند ٧ - ٢ - السحب لتكاليف النقد المحلي :

(١) بعد استيفاء الشروط السابقة فإنه يمكن للممنوح له أن يحصل على مسحوبات من الأرصدة المتاحة من المنحة لتكاليف النقد المحلي التي يحتاجها المشروع بما يتفق مع شروط هذا الاتفاق عن طريق إمداد الوكالة بطلبات تمويل هذه النفقات بالوثائق المؤيدة كما تحدها خطابات التنفيذ الخاصة بالمشروع .

(ب) تمويل العملة المحلية لهذه المنحة من النقد المحلي الذي تملكه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

بند ٧ - ٣ - أشكال أخرى من السحب :

يمكن إجراء مسحوبات من هذه المنحة من خلال وسائل حسبما يتفق عليها الأطراف كتابة .

ملحق (١)

وصف المشروع : أن هدف هذا المشروع هو :

(أ) إرساء مقدره مصر في تربية صناعة مزارع الثروة السمكية على أساس اقتصادى من خلال مؤسسات متطورة لتخطيط وتنسيق والبحث التطبيقي والتوسع .

(ب) زيادة إنتاج الأسماك بـ ٤.٠٠٠ طن سنويا في عام ١٩٨٦ عن طريق زيادة المساحة المتاحة لزراعة الأسماك .

يؤسس المشروع ويقدم التسهيلات التالية :

١ - لجنة قومية لتطوير الثروة السمكية :

تتأخر مساعدة فنية للمساعدة في تخطيط وتنسيق أنشطة اللجنة وتشمل إعداد خطة قومية .

٢ - مركز قومي لزراعة الأسماك في العباسية :

يكون المركز تحت إدارة وزارة الزراعة ويقام على مساحة ٢٠٠ فدان بالقرب من مناطق صيد البط في العباسية . ويضم المركز مجموعة عمل عددها ٦٧ شخص ويشمل أقسام للبحث والتوسع والإدارة إلى جانب أماكن لتفريخ سمك الشبوط ومشاكل السمك البورى ، وتشمل تسهيلات المركز قاعات ومكاتب وتسهيلات تخزين ومساكن للخبراء الأمريكيين وموظفى جمهورية مصر العربية إلى جانب حوالى ١٠٠ فدان لتفريخ وبحيرات للبحث .

يقوم المركز بإجراء بحث تطبيقي لتطوير عبوات الإنتاج الأمثل لعمليات زراعة الأسماك في مصر ويشمل ذلك الأساليب الفنية للمزارع القروية وعمليات الدواجن والأسماك المختلفة، تقوم أيضا بحوث تطبيقية في مناطق إكثار الأسماك وتوصيل واستخدام وتغذية وأمراض الأسماك لا يقوم المركز بالبحوث الأساسية تقوم لجنة بحوث مكونة من ممثلين عن كل قسم إلى جانب الفريق الأمريكى المتقد بالبحث في عمليات البحث لضمان أن الخطة تهدف إلى حل المشاكل العملية .

يطور قسم الإرشاد خدمة الإرشاد بتقديم مساعدة لمزارعى الأسماك سواء المقام في ظل المشروع أو غيرهم من المنطقة المستفيدة . يخدم البرنامج منطقة الشرقية والاسماعيلية في الذين الأولى إلى جانب ٦ وكلاء للتوسع يعملون طوال الوقت إلى جانب موظفين على درجة عالية للحماية ويتبع البرنامج التدريب ل ٦ أطباء في العام لبناء إمكانية قومية توسعية في مزارع الأسماك يقوم برنامج التوسع فيشمل محطة زراعية في العباسية ويفتتح محطات أخرى إذا احتاج الأمر لذلك يتبع أيضا التدريب لمزارعى الأسماك وينولى قيادة دورات تدريبية قصيرة في المناطق المرتبطة بزراعة الأسماك تقوم لجنة تدريبية مماثلة للجنة البحث بالإشراف على كل البرامج التدريبية في المركز يكون قسم التوسع مسئولاً عن جمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للتقييم .

ينتج مركز التفريخ في العباسية من ٦ إلى ١٠ مليون سمكة شبوط صغير سنويا وتبيع تسهيلات لإنتاج ٣,٤ مليون سمك بورى صغير من ٢ إلى ٥ جرام من مجموع ١٥ جرام سمكة صغيرة في منطقة العكس .

مادة ٨ : متنوعات :

بند ٨ - ١ - الاتصالات :

أى إخطارات أو طلبات أو مستندات أو أى وسيلة اتصالات يقدمها أى من الطرفين إلى الآخر في ظل هذه الاتفاقية تكون كتابة أو إذا كانت في صورة برقية اعتبرت أنها سلمت أو أرسلت في حقيبة عندما يتم استلامها في العنوان التالى :

المنوح له .

عنوان البريد : وزارة الزراعة - الدقى - الجيزة - القاهرة - مصر
العنوان البرق البديل : وزارة الزراعة - الدقى - الجيزة - القاهرة - مصر .

للكالة :

عنوان البريد : وكالة التنمية الدولية الأمريكية / طرف سفارة الولايات المتحدة الأمريكية - بالقاهرة - مصر .

العنوان البرق البديل : وكالة التنمية الدولية الأمريكية / طرف سفارة الولايات المتحدة الأمريكية - بالقاهرة - مصر .

وتكون جميع هذه الاتصالات باللغة الانجليزية ، ما لم يتفق الطرفان كتابة على غير ذلك ويمكن تغيير العناوين المذكورين أعلاه بإخطار بذلك

بند ٨ - ٢ - المثلون :

بجميع الأغراض الوثيقة لهذه الاتفاقية فإن المنوح له ، يمثل بالأشخاص الذين يشغلون أو يقومون بالعمل في مكتب وزير الزراعة أو وكيل الوزارة لشئون الثروة المائية وتمثل الوكالة بشخص الذى يشغل منصب مدير وكالة التنمية الأمريكية بالقاهرة في مصر أو من يقوم بعمله ويمكن لأى منهم كتابة أن يمين ممثلين إضافيين لكافة الأغراض فيما عدا ممارسة اختصاص ومسؤوليات مر اجمة العناصر الواردة في الوصف التفصيلي في المرفق رقم (١)

وفقا للبند ٢ - ١

وتزود الوكالة بأسماء الممثلين مع نموذج من توقيعاتهم والتي تقبل في حينه أى مستندات موقعة من هؤلاء الممثلين لتنفيذ هذه الاتفاقية وذلك حين تلقى إخطار كتابى بانتفاء هذه السلطة .

بند ٨ - ٣ - ملحق المواد النمطية لمنحة المشروع :

ملحق مشروع . مواد المنحة النمطية (ملحق ٢) المرفق يكون جزءا من هذه الاتفاقية وإشهادا لذلك فإن المنوح له والولايات المتحدة الأمريكية يعملان من خلال ممثلهما المفوضين بذلك بأههما - قد وقع هذه الاتفاقية بأسمائهما وأنها قد سلمت منذ اليوم والسنة السابق كتابتهما .

جمهورية مصر العربية الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : محمد محمود داود الاسم : دونالد براون

اللقب : وزير الزراعة اللقب : مدير وكالة التنمية الدولية

الأمريكية بالقاهرة

٣ - مركز تفریح سمك الشبوط في السرو :

إن مركز التفریح الطبيعي في السرو يتم تحسينه ويزداد إنتاجه عن طريق إنشاء مركز تفریح صناعي يؤدي إلى زيادة إنتاج سمك الشبوط الصغير من ١,٥ مليون سنويا إلى ما يتراوح بين ١٧,١٠ مليون تم تسهيلات مركز التفریح الحديد هذا بواسطة مؤسسة الثروة السمكية .

٤ - مركز تجميع سمك البورى :

يتم إنشاء مركزين لتجميع سمك البورى في منطقتي الجليل والجربى على شاطئ البحر الأبيض المتوسط . هذه المراكز تجمع ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليون سمك بورى صغير ويحصل مركز التجميع في منطقة البرلس الذي تديره مؤسسة الثروة السمكية على مساعدة فنية في نقل الأسماك الصغيرة للمساعدة في تخفيض نسبة وفاة الأسماك الصغيرة من ٨٠٪ إلى ٥٠٪ .

٥ - مركز تفریح سمك البورى :

لضمان عرض سمك البورى والمستقبل يتم مركز تفریح للسمك البورى في منطقتي الجليل والجربى ينتج ٦ مليون سمكة صغيرة وهو يعمل بكامل طاقة الانتاجية ليطور الاساليب الفنية في العمل التي يمكن تطبيقها في مناطق أخرى من مصر والشرق الأوسط .

٦ - سوق الأسماك في الزقازيق :

ينشأ سوق حديث للأسماك في الزقازيق عاصمة الشرقية ويتم تاجير هذا المكان الذي يتضمن معدات تليج ومعدات صحية كاملة لمستاجرین محليين بواسطة محافظة الشرقية وسعر اقتصادي .

٧ - تدريب المشتركين :

يتاح التدريب لـ ٧٥ شخصا في إدارة الأسماك وعلم وظائف أعضاء الأسماك وهندسة وتكنولوجيا غذاء الأسماك وبيولوجية مصائد الأسماك ومجالات أخرى يتاح تدريب في كل من الولايات المتحدة ودولة تالند ويحصل ١٠ أفراد على تدريب على مستوى درجة دكتوراه ويحصل ٣٥ فردا على تدريب على مستوى درجة ماجستير ويحصل ٣٠ فردا على تدريب قصير الأجل لمدة ١٤ شهرا ومن المتوقع أن يعود المتلقون للتدريب للعمل في مجال زراعة الأسماك وأن يكمل البعض الآخر متطلبات الدرجة العلمية عن طريق العمل في المركز القومي ومراكز مصرية أخرى .

٨ - مزارع الإنتاج :

يقوم المشروع ٥ آلاف فدان من مزارع إنتاج للقطاع الخاص في محافظتي الشرقية والاسماعيلية وتمول المزارع عن طريق أرصدة اثنتان تقام في بنك الائتمان الزراعي وتتيح هذه الأرصدة قروض مدتها ١٥ سنة لمزارعي الأسماك (كل من الأفراد والجمعيات) بسعر فائدتها السائدة . وتقام مزارع الإنتاج على مرحلتين .

في المرحلة الأولى : تقام من ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ فدان بواسطة المشروع وتوزع على ٨٠ أو أكثر من المزارعين المتخرجين على مدى سنتين .

وتتاح القروض لتغطية نفقة إنشاء البحيرات وشراء المعدات وتأمين نفقات العمل للسنتين الأوليتين من العمل في كل مزرعة ويتمهد المزارعون بالرقابة على مزارعهم خلال ثلاثة أشهر قبل بدولة مخزون السنة الأولى وينتظر أن يصاروا بالإنتاج الكامل إلى ١ مليون طن لفدان المياه (١٠ مليون طن للمزرعة) في السنة الثالثة .

في المرحلة الثانية : تقام ٣٨٠٠ فدان على ثلاث سنوات رغم أن الناتج النهائي قد يختلف فإن التكوين المطلوب لهذه المساحة الكلية هو ٩٠٠ فدان من المزارع الفردية (٦٠ وحدة) و ١٧٥٠ فدان تديرها جمعيات القرية (٧٠ وحدة) و ١٥٠٠ فدان من عمليات الدواجن والأسماك المختلطة تديرها جمعيات نسائية (٣٠ وحدة) و ١٠٠٠ فدان من مزارع الأسماك الخاصة متوسطة الحجم (٢٠ وحدة) تحصل هذه العمليات على قروض لتغطية الإنشاء والمعدات الرأسمالية ونفقات عمل لمدة سنتين .

إن هذا المشروع كما هو موصوف أعلاه يتم على مرحلتين كما يلي :

١ - المرحلة الأولى :

تتكون من كل أنشطة المشروع فيما عدا تلك المنضمة المرحلة الثانية .

٢ - المرحلة الثانية :

وهي مخصصة لتبدأ بعد السنة الثانية من عمل المشروع وتتكون من توسيع المشروع عن طريق إقامة أنشطة لإنتاج الأسماك على ٣٨٠٠ فدان إضافي (مزارع المرحلة الثانية) وأقساط إضافية من تمويل الوكالة للأرصدة التي ترد للمساعدة في تمويل مزارع المرحلة الثانية .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع تنمية الثروة السمكية رقم ٢٦٣ - ٦٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٠ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية منحة لمشروع تنمية الثروة السمكية رقم ٢٦٣ - ٦٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/٧ ويعمل بها اعتبارا من ١٩٧٩/٣/١٠ م

بطرس بطرس غالى